أكد أنه إجراء معمول به منذ مجلس 92

علام الكندري: المعاش الاستثنائي لأعضاء مجلس الأمة «اختياري»

■ بعض النواب لم يتمتع بهذه المزايا ومنهم الرئيس الراحل جاسم الخرافي والرئيس الحالي الغانم لم يتسلما سيارة

رياض العدساني

علام الكندري

■ يؤسفني أن أقف للرد على تصريح النائب السابق خالد السلطان الذي يعرف تماماً طبيعة عمل الأمانة

■ لا يجرؤ الأمين العام ولا أصغر موظف في الأمانة إضافة أو سحب اسم عضو من أي طلب

■ كان يفترض على السلطان الاتصال والتأكد وعدم الزج بالأمانة العامة في الأمور السياسية

■ العدساني: تقدمت باقتراح لإلغاء المعاش الاستثنائي لعدم وجود معايير وضوابط تنظم منحه

أكد الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري أن المعاشات الاستثنائية لنواب مجلس الأمة إجراء معمول به منذ مجلس 1992، وأنه اختياري، لافتا إلى أن بعض النواب لم يتمتع بهذه المزايا ومنهم الرئيس السابق الراحل جاسم الخرافي والرئيس الحالي لم يتسلما سيارة.

وقال الكندري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة: يؤسفني أن أقف هذا الموقف للرد على تصريح النائب السابق خالد السلطان ،موضحا أنه لم يكن ينوي الرد لولا اللغط الكبير الذي حدث في شبكات التواصل الاجتماعي.

واستغرب الكندري من صدور هذا الأمر من شخص وصل أكثر من مرة إلى البرلمان ومنصب نائب رئيس مجلس الأمة ويعرف تماما طبيعة عمل الأمانة العامة والأمين العام.

وبين الكندري أنه حرص على أن يكون تصريحه من الناحية الإجرائية حول الكتاب الذي نشرته جريدة القبس الالكترونية بشأن المعاشات الاستثنائية لعشرين نائبh من أعضاء البرلمان.

وأكد أن هذه المعاشات معمول بها منذ مجلس 1992 ويتم إصدار مثل هذا الكتاب في بداية كل فصل تشريعي.

وأشار الكندري إلى أنه فوجئ بتغريدة النائب السابق خالد السلطان يقول فيها «إن الميزة هذه لم تعط لمجالس إلا مجالس الصوت الواحد» مستدركا : إنه تم الرد على هذا الأمر بكتاب وقعه خالد السلطان في مجلس 2012 والذي هو ليس «مجلس صوت» واحد ولم أرد على هذا الأمر .

وأضاف الكندري: «ولكن فوجئت مرة أخرى بتغريدة ثانية للسلطان ادعى فيها كلاما لم يصدر مني وفي التغريدة الأولى كذب كلامي» ويقول خالد السلطان في التغريدة الثانية لشرح اللبس فيما ورد في الخطاب الموقع بشأن الراتب التقاعدي وما شرحه لي آنذاك الأمين العام أنه استحقاق لهم ولم يكن بطلبهم ولهم تفعيله ولو شاءوا».

وأوضح الكندري أن السلطان ركز على نقطتين بأن الأمين العام أبلغني بأنه استحقاق والأخرى ليس من الشرط طلبهم.

وفند الكندري مزاعم خالد السلطان بأن كلامه عار عن الصحة تماما، متسائلا: فكيف أقول له استحقاق وفي صدر الكتاب المنهور بتوقيعه أنه وفق مادة استثنائية؟ وكيف أقول له إن هذا الأمر يكون من دون الرجوع للأعضاء مع العلم أن هناك أعضاء لم يتمتعوا ببعض الميزات ومنهم على سبيل المثال الرئيس الأسبق الراحل جاسم الخرافي لم يتمتع بسيارة وأيضا الرئيس الحالي مرزوق الغانم وبعض الأعضاء الحاليين لم يتمتعوا بكثير من المزايا.

وأوضح الكندري أن الأمر هو راتب استثنائي وليس قرطاسية ترسل إلى العضو، مؤكدا أن الراتب الاستثنائي يخضع للكثير من الاجراءات حيث يصدر كتاب من رئيس مجلس الأمة إلى رئيس الحكومة.

وتابع الكندري أنه وبعد موافقة مجلس الوزراء يرسل الكتاب إلى التأمينات الاجتماعية والتي بدورها تخاطب مجلس الأمة وتطلب منه تحديداً أرقام الحسابات البنكية للأعضاء ومن ثم يذهب العضو إلى التأمينات لتوقيعه على نموذج.

وأضاف الكندري أنه بعد ذلك لدينا إجراءات نقوم بها، لافتا إلى أن «الأمر ليس سهلا أن أقول لنائب الرئيس إنه ليس من الضروري أخذ رأي النواب «هذا موصحيح».

واستغرب الكندري صدور مثل هذا الأمر من خالد السلطان كونه عاصر مجلس الأمة لأكثر من دورة.

وأكد الكندري أنه لا يجرؤ الأمين العام ولا أصغر موظف في الأمانة العامة إضافة أو سحب اسم عضو من أي طلب إلا برغبة خطية من السيد العضو أو شفهية للأمين العام أو للرئيس.

وتساءل الكندري «لماذا يا خالد السلطان الكتاب يحتوي فقط ١٢ اسما وليس ٤٠ اسما؟»، ورد بقوله «لأن ذلك أتى بموافقتهم كي يتمتعوا بهذه الميزة».

وبين الأمين العام أنه أثناء توقيع السلطان على الكتاب هو لم يكن في الكويت إنما كان مشاركا في مهمة دولية في أوغندا مع الرئيس وقتها أحمد السعدون.

وقال الكندري إنه كان يفترض على السلطان الاتصال والتأكد من المعلومة لا أن يضع نفسه في هذا الموقف.

وتمنى الكندري الا يزج بالأمانة العامة في الأمور السياسية والا تكون ساحة للانتقام السياسي، مؤكداً أن الأمانة العامة جهة محايدة تتعامل مع جميع الأعضاء بمسطرة واحدة من دون التفريق.

وأضاف أن مهمة الأمانة هي تنفيذ إجراءات من دون التدخل فيما يمارسه الأعضاء، وتفرغنا لدورنا الأساسي بتقديم المشورة القانونية والإدارية والفنية لكافة أعضاء مجلس الأمة الكرام.

من جانبه أعلن النائب رياض العدساني عن تقديمه اقتراحا بقانون لإلغاء المادة 80 من أحكام الأمر الأميري بالقانون 61 لسنة 1976 بشأن منح مكافآت استثنائية، موضحا أن الهدف من تقديمه عدم وجود ضوابط وشروط ومعايير تنظم عملية منحه.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن سقف تلك المادة مفتوح للمستفيدين منه من أعضاء مجلس الأمة والوزراء والوكلاء والمديرين والسفراء.

وأوضح أنه قدم اقتراحه لإلغاء تلك المادة لتعارضها مع المادة 119 من الدستور، والتي تقضي بألا ينفذ التعديل على الرواتب التقاعدية بمنح راتب استثنائي إلا في الفصل التشريعي الثاني، معتبرا أن أكثر من يحصلون على هذا الراتب غير مستحقين له.

وأضاف أن استمرار هذا الأمر يسبب نوع من الفوضى، وبالنسبة لأعضاء مجلس الأمة توجد شبهة تعارض مصالح لأن هذا الراتب ليس استحقاقا وإنما يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء، متسائلا «كيف للنائب أن يراقب أعمال الحكومة ثم تستثنيه براتب إضافي؟».

وأكد أنه رفض الحصول على أي من مميزات العضوية في مجالس 2012 و2013 و2016 بما فيها الحصول على راتب استثنائي، موضحا أنه طلب رفع اسمه من طلب «المعاش الاستثنائي» في المجلسين السابقين وأنه أكد ذلك في المجلس الحالي بالطلب من الأمين العام عدم إدراج اسمه قبل صدور الطلب.

وأشار إلى أنه قدم قانون تعارض المصالح في المجالس الثلاثة الأخيرة بهدف حظر حصول عضو مجلس الأمة على أي مميزات خاصة تمنح من الحكومة، مبينا أن تقديمه اقتراحا لإلغاء المعاش الاستثنائي خطوة إضافية إلى جانب مقترح قانون تعارض المصالح والذي يقضي بألا يحصل النائب على أي شيء استثنائي من مجلس الوزراء».

واختتم العدساني تصريحه مؤكدا «أنا لم آخذ شيئا من المجلس لأن المواطن لم ينتخبني لأتميز عنه في شيء، وقدمت 4 استجوابات لرئيس الحكومة فكيف أطلب منه راتبا استثنائيا؟».

ناقش سبل تعزيز العلاقات بين البلدين

وفد برلماني بحث في هولندا التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف

الوفد مع رئيسة مجلس النواب الهولندي

بروكسل - «كونا»: قالت سفارة الكويت في لاهاي أمس أن وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثنائية بحث في لقاء عقده مع رئيسة مجلس النواب الهولندي خديجة عريب أمس الأول سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين.

وأضافت السفارة في بيان صحفي تسلمته «كونا» أن اللقاء تم برئاسة عضو مجلس الامة النائب شعيب المويزري وبحضور اعضاء الوفد النواب اسامة الشاهين وسعود الشويعر وماجد المطيري وعبدالوهاب البابطين وسفير دولة الكويت لدى هولندا شملان الرومي.

وبحث الوفد خلال اللقاء سبل تطوير العمل البرلماني المشترك وتبادل الخبرات بين الجانبين في شتى المجالات في اطار ما يربط البلدين من علاقات وطيدة ومتينة وتاريخية.

وتطرق الجانبان الى مجمل القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها التعاون في مكافحة الارهاب والتطرف والنشاطات التي من شأنها تهديد امن واستقرار المجتمعات.

وسلم رئيس الوفد المويزري في ختام اللقاء عريب دعوة رسمية لزيارة الكويت موجهة من رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم حيث قالت عريب انها تتطلع الى تلبية هذه الدعوة في اقرب فرصة ممكنة دفعا للعمل البرلماني المشترك بين المؤسستين التشريعيتين الى افاق أرحب.

واختتم اللقاء بتبادل الهدايا التذكارية بين وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثانية ورئيسة مجلس النواب الهولندي.

حمود الخضير يدعو إلى تطوير العلاقات مع سويسرا

الخضير مع رئيس البرلمان السويسري

برن «سويسرا» - «كونا»: أعرب عضو مجلس الأمة الدكتور حمود الخضير عن القناعة بأن تطوير العلاقات الكويتية السويسرية سوف يعود بالنفع على الجانبين في مجالات مختلفة.

وقال الخضير لـ«كونا» بعد لقاءات وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية في سويسرا «لقد لمست تميزا سويسريا في مجال البحث العلمي وتشجيع الابتكارات والتطوير وهو ما يمكن أن يستفيد منه شباب الكويت لاسيما في الابحاث التطبيقية في مجالات الطب والتقنيات الدقيقة».

وأضاف أن حصول سويسرا على المركز الاول في القدرات التنافسية على مستوى العالم يعني أن هذا البلد لديه منظومة تعليمية وبحثية اكاديمية متميزة متمنيا الاستفادة منها واكتسابها عبر فتح امكانيات للتبادل العلمي لطلاب دولة الكويت المتميزين الى الجامعات السويسرية.

وأضاف «لقد استفدت من التعرف على تجربة سويسرا في تطبيق منظومة التعليم المهني الذي يشجع على تكوين اياد عاملة مدربة بشكل جيد قادرة على العمل في مختلف المجالات».

كما أوضح أهمية تبادل الخبرات في مجال الرعاية الطبية بين سويسرا والكويت في ادارة المستشفيات والتوعية الصحية ورعاية المرضى والمسنين اذ تتميز سويسرا بخبرة متميزة في هذه المجالات.

ويترأس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية النائب عسكر العنزي ويضم النائب الحميدي السبيعي والنائب الدكتور محمد الحويلة والنائب الدكتور حمود الخضير.

في تعيين مدير هيئة الطرق والنقل

عبدالكريم الكندري يطالب وزير الأشغال بالانتصار للكفاءات

عبدالكريم الكندري

طالب النائب د.عبدالكريم الكندري وزير الاشغال العامة عبدالرحمن المطوع بعدم المضي في تعيين مدير هيئة الطرق والنقل من غير المستحقين، مشددا على ان هذا الامر اذا تم فإنه لن يمر مرور الكرام وانه لن يسمح بتجاوز المجتهدين ومن لا يملك الواسطة.

وقال الكندري في مؤتمر صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة امس إن هناك حديثا يتردد عن تعيين مدير لهيئة الطرق والنقل البري، مشددا على ان وزير الاشغال عبدالرحمن المطوع انضم في التشكيل الحكومي بناء على ترشيح نيابي ويفترض ان يحمل هموم المواطنين وينتصر للكفاءات ويحارب الفساد.

وبين ان الوزارة قامت بالتعاقد مع شركة خاصة لدراسة طلبات المرشح للمنصب، لافتا إلى ان هذه الشركة اجرت اختبارات شخصية ولغوية وفنية وادارية لمجموعة من المتقدمين للمنصب.

وطالب الكندري وزير الاشغال ان تكون امامه درجات من اجتازوا الاختبارات كي يتم الاختيار الأكفأ من بين الناجحين، رافضا ان يتم ترشيح اناس من خارج الاختبارات واسقاطهم بالباراشوت على المنصب.

وشدد على ضرورة ان تكون هناك وقفة مع الكفاءات، مبينا ان من بين المرشحين لتولي المنصب شخصا وجه له الوزير بنفسه انذارا ولفت نظر في التحقيق في قضية غرق نفق المنقف.

ووجه حديثه لوزير الأشغال قائلا «افترض فيك أنك وزير تعمل من اجل الاصلاح، ولكن هذا الامر لو تم فلن تختلف عن غيرك من الوزراء، وإذا تجاوزت الكفاءات التي اجتازت الاختبارات فلن تستطيع ان تتجاوزني».

واستغرب الكندري ان يتم هذا الأمر في الوقت الذي ينصب فيه الجهد النيابي على تمكين الكفاءات وتعديل التركيبة السكانية من اجل اعطاء مجال لتوظيف المواطنين.

من جهة أخرى، اعلن الكندري انه وجه سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الاعلام بالوكالة حول المرسوم رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن نظام الخدمة المدنية والذي جاء ليستبدل البند رقم ١ من المادة الاولى التي تعطي الافضلية لتوظيف ابناء الكويتيات بعد الكويتيين، مبينا ان المرسوم نشر في ٢٩ يناير ٢٠١٧ والى اليوم لم يتم تفعيله.

وتساءل متى سيتم تطبيق هذا المرسوم ام انه لا يزال في بالكم توظيف الوافدين؟ وأكد الكندري انه لن يسمح بتجاوز المجتهدين ومن لا يملك الواسطة، مؤكدا انه ليس خطابا عنصريا او خطاب كراهية بل قانون يجب تطبيقه.

وبين ان المواطنات بذلن جهدا كبيرا وناضلن حتى يتم تعديل هذا المرسوم، لافتا إلى انه توجه بهذا السؤال حتى يتم تفعيل المرسوم حتى لا يضطر إلى البدء في إجراءات أخرى.

الدوسري يطالب بالتراجع عن قرار توحيد أسعار الصرف للمبتعثين

ناصر الدوسري

دعا النائب ناصر الدوسري الحكومة الى التراجع عن قرار توحيد اسعار الصرف للمبتعثين وإرجاء تطبيقه حتى تتم دراسته بشكل كامل لتلافي أي اضرار يمكن أن تلحق بالمبتعثين في الخارج.

وقال الدوسري في تصريح صحافي أمس « إن أي قرار يجب التهيئة له والإعلان عنه قبل صدوره حتى لا يتفاجأ المعنيون بتطبيقه»، مستغربا طريقة التعامل الحكومي مع مثل هذه القرارات المرتبطة بأوضاع الطلبة والمبتعثين في الخارج.

وأكد الدوسري أن الطلبة في الخارج وعموم المبتعثين يجب أن يتم التعامل معهم بشكل مختلف وتهيئة الظروف المناسبة لهم لتحقيق النجاح والتميز في الخارج، وليس مفاجأتهم بقرارات تؤثر على مستقبلهم وظروفهم المعيشية.

وشدد على ان تطبيق القرار بشكل مفاجئ غير مقبول على الإطلاق ويجب التراجع عنه وإعادة النظر فيه إلى حين دراسته بشكل كامل، مؤكدا انه سيتابع الموضوع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ،ووزير التربية وزير التعليم العالي إضافة الى ديوان الخدمة المدنية.

دعا الحكومة إلى التعاون مع المجلس لإقرار هذا التعديل

الدقباسي: تقدمت بطلب رسمي موقع من 38 نائباً لاستعجال النظر في «خفض سن التقاعد»

علي الدقباسي

أكد النائب علي الدقباسي أنه تقدم رسميا لرئيس مجلس الامة بطلب مقدم من 38 نائبا لاستعجال النظر في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل بعض احكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن تعديل وخفض سن التقاعد.

وقال الدقباسي انه بهذه الخطوة تجاوز كل المحطات البرلمانية وصولا إلى بدء النظر فعليا بمناقشة الاقتراح حيث تمت دراسته من قبل لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون المالية.

ودعا الحكومة إلى التعاون مع المجلس لإقرار هذا التعديل الذي يهدف الى توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من الكويتيين العاطلين عن العمل وإتاحة الفرصة للمرأة لاهتمام بأسرتها ورعاية ابنائها، فضلا عن أن القانون غير ملزم لمن يرغب في عدم التقاعد والبقاء في الوظيفة.

وقال إن المطلوب هو عدم ربط السن بالتقاعد حتى تكون هناك مساواة بين الموظفين كما هو حاصل في القانون الحالي بجداول حساب التقاعد بقانون التأمينات الاجتماعية والذي يفرق بين الموظفين الراغبين بالتقاعد حيث ان فرق يوم واحد بالسن يفقد أحدهما سنة كاملة دون الآخر.

كما دعا الدقباسي الحكومة الى عدم اتخاذ موقف مسبق من مقترح التعديل، مشيرا الى أن تصريح مدير عام التأمينات الاجتماعية الصادر في الصحف المحلية يعد حكما سابقا لأوانه من دون انتظار النقاش في القضية رغم أهميتها.

وأكد انه يجب ان تؤخذ المسألة من منظور انساني واجتماعي وليس بمنظور اقتصادي بحت، لافتا الى انه يرحب بكل الآراء وبمناقشة هادئة وعملية لإيجاد فرص عمل لعشرات الآلاف من المواطنين العاطلين عن العمل.